لا للتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير المصريتين

أ. د. محمد أشرف البيومي

صدمت صدمة كبيرة كما صدم ملايين المصريين عندما أسقطت السيادة المصرية عن جزر تيران وصنافير. يتذكر الشعب جيداً التضحيات الهائلة التي قدمها للدفاع عنهما والدم الذي بذل والثمن الغالي الذي دفعه شعب مصر وجيشه في مواجهة العدوان الصهيوني والتآمر الاستعماري الإمبريالي بالتعاون مع الرجعية العربية. ندرك جيداً أن الجزيرتين، مثل سيناء، لا يتمتع أي منهم بالسيادة الكاملة منذ اتفاق كامب دافيد المشؤوم والمعاهدة التي أطلق عليها زوراً معاهدة السلام.

هذه الاتفاقات التي وقعها السادات في غياب كامل للإرادة الشعبية، والتي صاحبها ما سمي الانفتاح الاقتصادي الذي أدى إلى التراجع عن منهج التنمية المستقلة، هي السبب الرئيسي للمشاكل التي يعانيها الشعب. فقد أدى ذلك إلى وقوع مصر في حبال التبعية للحكومات الغربية والسعودية. هكذا صار التحكم في مصائرنا رهن المساعدات والهبات التي يستحيل، أكرر يستحيل، أن تؤدي إلى حل المشاكل الاقتصادية، ناهيك عن نهضة تنموية ترتكز على قاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة. لقد مضى أكثر من ٣٥ عاماً على نهج كامب دافيد بشقيه السياسي والاقتصادي وهاهي النتائج البائسة من بطالة وعدم إنتاج ونمو خطر للفجوة بين السوبر أغنياء وبقية الشعب بفئاته المتوسطة والفقيرة.

من البدهي أنه عندما يكون جزء من الوطن غير مكتمل السيادة يصبح الوطن كله منتقص السيادة فيصبح على رأس قائمة الأولويات استكمال السيادة الوطنية مهما كانت العقبات والوقت اللازم لتحقيق ذلك. لهذا فإن التقييم الموضوعي لأداء أي رئيس لمصر يستند كأحد المكونات الأساسية على مدى استكماله لهذه السيادة، وبالقطع ليس المزيد من التنازل عنها ممثلاً في جزيرتي تيران وصنافير.

لقد أيدنا الرئيس السيسي عندما تخلص من حكم الإخوان الفاشي، ورغم عدم رضانا عن قرارات وأداء الرئيس السيسي في بعض الأمور، منها السماح بمشاركة مصر، ولو هامشياً، في الحرب الجائرة على اليمن ودفء علاقاته بالعدو الصهيوني، فقد انتظرنا قلقين نستطلع لإشارات نحو تصليح الأوضاع. ورغم إعلان استيائنا في رسائل مفتوحة للرئيس السيسي فقد آثرنا الصبر لإدراكنا أن حماية الدولة الوطنية هي الأولوية في ظل التآمر الداخلي والإقليمي والدولي. ولكن عندما تمس السيادة الوطنية نفسها يتبدد تأييدنا لرئيس الدولة وإلا نصبح مشاركين ضمناً في إهدار الكرامة المصرية وهو الأمر الذي لاقى رفضاً شعبياً واسعاً وألماً شديداً للمواطنين رغم محاولات التسويغ المرفوضة والمغلفة بادعاءات قانونية زائفة لا بد أن تخضع للتمحيص وليس لأن مصدرها د. مفيد شهاب. كذلك الأمر لتوظيف ظاهرة تحرك القارات الجيولوجي لتسويغ سعودية الجزيرتين.

لقد أضافت مشاهد التكريم الملك «السعودية»، بما في ذلك منحه دكتوراه فخرية من جامعة القاهرة، إلى الجرح الوطني بعد انفراد الرئيس بقرار سيادي مفاجئ بتسليم الجزيرتين دون أي اكتراث برأي الشعب.

وهنا نتساءل: لماذا هذا التكريم؟ هل هو لشن حرب عدوانية على شعب اليمن بحجج كاذبة والتي شملت جرائم حرب، منها استخدام القنابل العنقودية. لقد بدأ العالم يتحدث عن هذه الجرائم التي قد تؤدي إلى محاكمة دولية لجرائم الحرب لأعضاء التحالف السعودي. هل استحق الملك سلمان الدكتوراه الفخرية افتخاراً بلغته العربية العريقة أم لعلمه الغزير أم لاحترامه الصارم لحقوق شعبه والشعب العربي عموماً، خصوصاً في سورية واليمن؟ كم شعرت بالخجل والاستياء الشديد كإنسان ومواطن مصري وعربي وكأستاذ جامعي لهذا المشهد المؤلم!

لقد اطلعت على العديد من الوثائق والمسوغات الرسمية ولم أجد دليلاً واحداً على ملكية السعودية، أو الحجاز قبلها، لهاتين الجزيرتين. كما أن اختزال الأمر على الملكية القانونية التي يمنحها المستعمر البريطاني هو انتقاص من خطورة الأمر وتشويه للقضية.

أما تناول الإعلام الرسمي مثل صحيفة الأهرام (باستثناء مقال أحمد سيد النجار المهم على موقع بوابة الأهرام الإلكترونية) وبعض برامج التلفزيون، يفتقد المهنية، بل يصل إلى درجة خداع المواطنين وتشويه القضية. فطرح خطابات د. عصمت عبد المجيد ومقال للدكتور البرادعي وشهادة د. مفيد شهاب (وثلاثتهم من طاقم كامب دافيد) يثير الاشمئزاز. وإن دققنا في محتويات هذه المصادر لا نجد دليلاً واحداً على ملكية قانونية السعودية للجزيرتين. إن سقوط الإعلام المشين قد يعوضه بعض الشيء مواقف شخصيات وطنية مسؤولة رافضة للتخلي عن السيادة. يزداد ألمنا عندما نشعر أن مصر أصبحت مباحة لقاء حفنة من الريالات السعودية. ولكن الشعب الفقير يرفض تماماً هذا المنهج. وإذا كنا كمواطنين نتألم لفقدان أم الرشراش ونقص سيادة سيناء، فهل معنى ذلك أن نسكت على ضياع صنافير وتيران فيضيع أمن خليج العقبة ثم أمن سيناء؟

كذلك فإننا نعتبر أن طرح القضية حسب المنهج التجزيئي، الاختزالي المعتاد يخفي قضايا محورية ومخاطر كبيرة. نرفض تماماً تعريف القضية فقط من خلال سحب السيادة المصرية الفعلية من الجزيرتين، على أهمية ذلك. لا بد أن نطرح السؤال المهم: لماذا الآن؟ هل كانت مصر بمنزلة غفير يحمي الجزيرتين لحساب العمدة السعودي الذي تذكر فجأة سيادته على الجزيرتين؟ يبدو أن الشعب المصري هو الوحيد المفاجأ فالتقارير تجمع على مناقشات شملت الولايات المتحدة الأميركية والعدو الصهيوني والسعودية التي أدت إلى التزام السعودية بوضع الجزيرتين في منطقة ج كما نصت كامب دافيد. هل يعقل أن نتناهاو والمؤسسات الصهيونية تناقش القضية لعدة شهور على حين نبقى هنا في مصر مغيبين عن هذا الموضوع الحيوي حتى نفاجأ به صباح ذات يوم؟ أين الشفافية واحترام إرادة الشعب وحقه في المشاركة في قضاياه المصيرية؟

وماذا عن وثيقة التفاهم بين السعودية والكيان الصهيوني التي وقعت عام ٢٠١٤ من العقيد دافيد سلامي الصهيوني ومن اللواء أحمد بن صالح الزهراني كقائد للقوات البحرية السعودية؟ يحدد الاتفاق أبعاد التعاون العسكري المشترك الذي يشمل باب المندب وخليج عدن وقناة السويس وأيضاً جزر تيران. فمن الذي يهدد الأمن القومي في البحر الأحمر؟

لا يمكننا أن نقع فريسة إعلام كاذب يعرض مسألة الجسر البري عبر الجزيرتين كإنجاز هائل سيؤدي للخير والرخاء. لا بد إذا من معرفة حقيقة مشروع الجسر البري وخطورة أبعاده كجزء من مشاريع الشرق أوسط الجديد. وبحث جاد حول تأثير المشروع المرتقب الرابط بين الخليج والبحر المتوسط وأبعاده دولياً ومصرياً.

لن أتوقف كثيراً على الأسلوب الرسمي لتناول القضية. أجمع أغلبية المعلقين على أداء مفرط في التخبط وعدم احترام تفاعل الشعب مع القضية ولكني أود أن أؤكد رفضي التام لمفاهيم يطلقها الرئيس مثل مطالبته بالثقة العمياء فيه وافتراض عدم إخلاص من يختلف معه ومن يبحث في الحقائق. يبدو أن الرئيس السيسي الذي انتخبه الشعب، لا يدرك مثل سابقيه مدى اهتمام المواطن العادي بالكرامة الوطنية وتمسكه بأرض وطنه.

نسعى إلى حوار جاد حول القضايا الوطنية التي يتجنبها البعض وكأنها من المحرمات لكننا نصر على طرحها بهدف الخروج من نهج كامب دافيد واسترداد الاستقلال الوطني.

ونعيد إصرارنا على مصرية الجزيرتين بكل المقاييس التاريخية والوطنية، ما يستدعي مراجعة الاتفاق الأخير.

يجب الإشارة إلى أن المعارضة الوطنية تفسح مجالاً للسلطة لتدارك الأمور وتغيير مواقفها والاستفادة من سند الموقف الشعبي تجاه القضايا كافة ويجب الحذر من القوى المتربصة من الإخوان المسلمين وحلفائهم الذين يستغلون الظروف لتحقيق أهدافهم، وألا يظن أحد أن مواقفنا المتشابهه حول تيران وصنافير تعني بأي حال من الأحوال التقاء في الأهداف معهم.

أستاذ الكيمياء الفيزيائية بجامعة الإسكندرية وجامعة ولاية ميشيغان (سابقاً)

اللحام والمعلم التقيا مساهل

دمشق مصرة على تبني خيار الحل السياسي ومكافحة الإرهاب والجزائر تؤكد تضامنها مع سورية

| وكالات

أكدت دمشق أمس إصرارها على تبني خيار الحل السياسي للأزمة التي تمر بها البلاد منذ أكثر من خمس سنوات، على حين اعتبرت الجزائر أن الصمود الشعبي والحكومي هو الأداة الناجعة لمواجهة الإرهاب، وأن المصالحة الوطنية هي الضمان للحفاظ على قوة سورية.

والتقى كل من رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل وذلك بعد يوم من توقيع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري ومساهل المحضر الختامي لاجتماعات لجنة المتابعة السورية الجزائرية التي تضع الإطار العام للتعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات ولا سيما التجارية والصناعية والعلمية.

وحسب وكالة «سانا» للأنباء فقد بحث اللحام مع مساهل، آخر المستجدات السياسية في المنطقة وظروف الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية والحصار الاقتصادي الجائر المفروض على الشعب السوري منذ أكثر من خمس سنوات.

وأكد اللحام ضرورة وجود إرادة مشتركة بين جميع دول المنطقة لمحاربة الإرهاب الذي ساهمت بدعمه وتمويله دول الرجعية العربية وبعض الأنظمة الإقليمية خدمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني والاستعماري، منوهاً بمواقف الجزائر القومية والعربية ووقوفها إلى جانب الشعب السوري ودفاعها عن وحدة سورية وقرارها الوطني المستقل.

وأشار اللحام إلى ضرورة الارتقاء بالعلاقات بين سورية والجزائر في جميع المجالات والاستمرار بتنسيق المواقف في المحافل العربية والدولية لما فيه مصلحة شعبي البلدين الشقيقين، مؤكداً أن سورية تصر على تبني خيار الحل السياسي بين أبناء الشعب السوري بعيداً عن التدخلات الخارجية إلى جانب الاستمرار في الحرب على الإرهاب.

من جانبه أشار مساهل إلى أن سورية تعاني اليوم موجات الإرهاب التكفيري التي تعرضت لها الجزائر سابقاً ووواجبنا دعمها ومساندتها في مواجهة التنظيمات الإرهابية التي تشكل خطراً على جميع دول المنطقة، مجدداً تأكيده دعم الجزائر لوحدة واستقلال سورية وسيادتها على كامل ترابها الوطني وتأييدها للحل السياسي بين السوريين أنفسهم وجهود المصالحة الوطنية التي تبذلها الحكومة السورية.

وليد المعلم خلال لقائه عبد القادر مساهل (سانا)

وفي السياق جرى خلال لقاء المعلم ومساهل بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين الجزائر وسورية في كل المجالات وضرورة الارتقاء بها لخدمة مصالح الشعبين الشقيقين وتم تناول نتائج أعمال لجنة المتابعة التي انعقدت خلال الأيام الماضية وخلصت إلى أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي لمصلحة البلدين. وأكد المعلم وفق ما ذكرت «سانا»، أن سورية والجزائر واجهتا تاريخياً تحديات مشتركة بدأت بمعركة مواجهة الاستعمار الأجنبي ونيل الاستقلال واستمرت في مسيرة البناء والحفاظ على وحدة البلاد ثم مكافحة خطر الإرهاب وداعميه والتدخلات الأجنبية التي لطالما أرادت استهداف القرار الوطني المستقل وضرب وحدة واستقرار ومصالح الشعبين الجزائري والسوري.

من جانبه أكد مساهل تضامن الجزائر مع سورية في الأزمة التي تمر بها وشدد على أن الصمود الشعبي والحكومي هو الأداة الناجعة لمواجهة الإرهاب وأن المصالحة الوطنية هي الضمان للحفاظ على قوة سورية وتناغم الشعب والحكومة في معركة مكافحة الإرهاب وصون استقلال ووحدة سورية واختيار الحل الأمثل لمصلحة شعبها ومستقبلها، مؤكداً أمنية الجزائر بعودة الاستقرار إلى سورية بسرعة.

بدوره أكد المعلم وقوف سورية شعباً وقيادة إلى جانب الجزائر الشقيقة في كل ما تواجهه من أخطار الإرهاب ودعم سورية لحق الشعوب في تقرير مستقبلها دون أي تدخل خارجي.

حضر اللقاء معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان وسفير سورية في الجزائر نمير غانم ومدير إدارة الوطن العربي موسى المسلم ومدير مكتب الوزير بسام الخطيب. والتقى الرئيس بشار الأسد أمس الأول مساهل، وأكد أن الوضع في سورية بات أفضل، وشدد على أن الإرهاب الذي يشهده العالم اليوم لم يعد محلياً، معتبراً أنه «جزء من لعبة سياسية تهدف إلى إضعاف الدول التي تتمسك باستقلالية قرارها»، على حين عرض وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية لتجربة بلاده في مواجهة الإرهاب إبان تسعينيات القرن الماضي، وجدد تأكيد رفض بلاده التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

«التعاون الإسلامي»: الجولان أرض عربية سورية وندعم حق السوريين في استعادته كاملاً

| وكالات

أدانت منظمة التعاون الإسلامي، قيام الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بعقد جلستها الأسبوعية في الجزء المحتل من الجولان العربي السوري، وتصريحات رئيسها بنيامين نتنياهو بأن الجولان سيبقى بيد إسرائيل «إلى الأبد». وجددت تأكيد موقف المنظمة الثابت باعتبار الجولان أرضا عربية سورية، مؤكدة دعمها لحق الشعب السوري المشروع في استعادة كامل سيادته على الجولان، حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧. واعتبرت أن ذلك يأتي في سياق محاولات الاحتلال المستمرة لتكريس ضم الجزء المحتل من الجولان، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي.

وجددت المنظمة في بيان ختامي بعد اجتماع لها بشأن الجزء المحتل من الجولان، عقدته في مقرها بجدة، وفق ما نقل موقع «مصر الإخبارية» الإلكتروني المصري، تأكيد موقف المنظمة الثابت بشأن اعتبار الجولان أرضاً عربية سورية، مؤكداً دعمه غير المشروط لحق الشعب السوري المشروع في استعادة كامل سيادته على الجولان، حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧.

ودعا البيان المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، التي تدعو إلى الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان والأرض الفلسطينية، ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية.

وفي الجلسة الافتتاحية ألقى رئيس الاجتماع المندوب الدائم لدولة الكويت لدى المنظمة، صالح الصقعبي، كلمة أكد فيها عروبة الجولان العربي السوري، استنادا لقرارات أممية وقرارات لمنظمات إقليمية أخرى، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧، وقرار مجلس الجامعة العربية ٧٩٢٨، وقرار المجلس الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي، ٤٢/٣، ورفض تلك القرارات جميعها، لكافة الإجراءات التعسفية وغير القانونية التي تتعمد سلطات الاحتلال انتهاجها لتغيير الوضع القانوني والديموغرافي للجولان.

وقال الصقعبي: إن «اجتماع المنظمة يثبت للعالم بأسره أن العالم الإسلامي، والمتمثل في المنظمة، يرفض ويدين جميع الممارسات العدوانية الإسرائيلية على الجولان ومواطنيه، مؤكداً التمسك بالقرارات الدولية والإقليمية الصادرة، بالإضافة إلى معارضة السياسة التعسفية الحمقاء التي ينتهجها الاحتلال الرافض لعملية السلام والساعي لخلق أزمات مستمرة ومتتالية في المنطقة».

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إياد أمين مدني، قال بدوره في كلمته: إن «المنظمة تؤكد أهمية دعم ولاية وعمل اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري المحتل». كما دعا مدني مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والضغط على إسرائيل للالتزام بجميع قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات المجلس رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٩٧. وأشار الأمين العام إلى ضرورة مواصلة المجموعة الإسلامية في جنيف، عملها بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء لضمان مشاركة واسعة في مناقشة البند السابع في مجلس حقوق الإنسان الدولي والذي يتعلق بوضع حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة وباقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما فيها الجولان المحتل.

أميركا أملت في ألا تمس العملية الروسية في سورية المنطقة التي تعمل فيها قواتها

البنتاغون: قتال داعش مهمة «القوى المحلية» ووظيفتنا «التنظيم والمساعدة»

| وكالات

أعربت الولايات المتحدة الأميركية عن أملها، في ألا تمس العملية الروسية في سورية المنطقة التي تعمل فيها القوات الخاصة الأميركية. وأكدت أن مهمة القتال ضد تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية ستقوم بها «القوى المحلية»، وستكون وظيفة الأميركيين «التنظيم والمساعدة»، ولن يشاركوا في أعمال قتالية مباشرة. جاء ذلك بعدما اتخذ الرئيس الأميركي باراك أوباما قراراً بإرسال ٢٥٠ جندياً إضافياً إلى سورية. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية، بيتر كوك، خلال مؤتمر صحفي، أمس، وفق ما نقل الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إنه «قبل كل شيء، لست متأكدا من أن العملية الروسية تمتد إلى تلك المناطق في سورية، لكن كنا في الماضي قد أبلغنا الروس بتلك المناطق الجغرافية المحددة التي طلبنا منهم عدم قصفها، سوف نستمر في مناقشة هذه المسألة مع الجانب الروسي».

ورفض كوك الحديث عن مجرى تلك النقاشات التي يجريها البنتاغون مع الجانب الروسي، مؤكداً في الوقت نفسه، العزم على اتخاذ تدابير إضافية لضمان سلامة الطاقم الأميركي والحد من المخاطر التي قد يواجهها.

في الإطار ذاته، نقلت وكالة «أنباء الشرق الأوسط» المصرية عن كوك قوله، بأن «القوات الأميركية الخاصة الإضافية التي سيتم إرسالها إلى سورية لن تكون في الخطوط الأمامية ولن تشارك في أعمال قتالية مباشرة».

وأوضح كوك، أن هذه القوات ستكون قادرة على الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لأي هجوم، وشدد على «عدم وجود تنسيق مع الحكومة السورية»، قائلاً: إن القوات الأميركية الإضافية التي سيتم نشرها في سورية تأتي في الإطار القانوني القائم على أساس الحرب ضد تنظيم داعش. وأعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما أمس الأول، نية بلاده إرسال ٢٥٠ جندياً إضافياً إلى سورية، لتدريب ومساعدة «القوات المحلية» في حربها ضد تنظيم داعش، وذلك في كلمة ألقاها في ختام زيارة إلى ألمانيا، دعا خلالها الدول الأوروبية إلى المشاركة في الحرب ضد داعش الذي بات يشكل أكبر تهديد، حسب وصفه.

وفي تعليقه على إعلان أوباما عن إرسال ٢٥٠ عسكرياً أميركياً إضافياً إلى سورية، قال مستشار الرئيس الأميركي لشؤون السياسة الخارجية، بن رودس: إن «النموذج الذي نعمل وفقه هو قدرة التحالف الجوية، وتوفير التحالف للأسلحة والعتاد والإعداد، وكذلك القوات الخاصة، التي تساعد، إذا لزم الأمر، في تحقيق التقدم على الأرض».

وتابع المستشار: «لقد تأكدنا من أن المجموعة الصغيرة التي نشرناها في سورية قبل عدة أشهر أظهرت فعاليتها العالية كعامل تعزيز للقدرات القتالية، وفي بعض المناطق في شمال سورية وشرقها نرى تقدماً وطرداً للتنظيم من بعض البلدات..

المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية بيتر كوك

نريد تعجيل هذه العملية ونرى أن إرسال أعداد إضافية من القوات الخاصة الأميركية يمكن أن يلعب دوراً حاسماً». وأكد رودس أن مهمة القتال ضد داعش ستقوم بها «القوى المحلية وليس الأميركيون الذين سيؤدون وظائف التنظيم والمساعدة».

وبهذه الخطوة سيزيد عدد القوات الأميركية في سورية إلى نحو ٣٠٠ فرد، وتهدف عملية نشر جنود إضافيين إلى تحقيق مزيد من المكاسب ضد تنظيم داعش.

وقال مسؤولون أميركيون في إدارة أوباما: إن «الرئيس أجاز سلسلة من الخطوات لزيادة دعم شركائنا في المنطقة، بما في ذلك قوات الأمن العراقية، بالإضافة إلى القوات المحلية السورية التي تقاتل تنظيم داعش». ويختتم أوباما جولة دولية استمرت ستة أيام بدأت في الرياض حيث أجرى محادثات مع زعماء مجلس التعاون الخليجي الذين يشعرون بقلق من تراجع التزام واشنطن بأمن حلفائها في الشرق الأوسط. وبعد الاجتماع قال أوباما: «لن تكون أي من الخيارات جيدة إذا أخفقت المحادثات السياسية في إنهاء الأزمة هناك». وهيمن الوضع في سورية على المحادثات التي جرت يوم الأحد الماضي بين أوباما والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. وكانت المستشارة الألمانية قد عادت من زيارة لتركيا لتفقد مخيمات اللاجئين على طول الحدود، وبعد الاجتماع مع ميركل قال أوباما للصحفيين: إنه يشعر «بقلق عميق» إزاء تصاعد العنف في سورية».

وقال البيت الأبيض في بيان عقب اجتماع هانوفر بين أوباما وميركل وقادة إيطاليا وبريطانيا وفرنسا إن الزعماء الخمسة، بحسب «رويترز»: «دعوا الأطراف السورية إلى احترام اتفاق وقف الاقتتال والعمل من أجل نجاح محادثات السلام». حيث تصاعد القتال في الأيام الماضية في محافظة حلب.

اتفاق أميركي تركي على نشر صواريخ «هيمارس»..

أنقرة تحيي مشروع «المنطقة المطهرة»

| الوطن- وكالات

أحيت تركيا أمس مشروع «المنطقة المطهرة» من تنظيم داعش، إذ أعلنت عن اتفاق مع الولايات المتحدة ينص على نشر بطاريات صواريخ أميركية مضادة للقذائف من طراز «هيمارس» على الحدود التركية السورية خلال الشهر المقبل، بهدف التصدي لقصف التنظيم المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية المتكرر على الأراضي التركية.

ومنعت قوات الجيش التركي قوات «جيش سورية الديمقراطية» الذي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية عمودها الفقري من التقدم في قلب هذه المنطقة بعد سيطرتها على مطار منغ قبل ثلاثة أشهر. وقبل نحو أسبوعين، دحرت مجموعات مسلحة مدعومة بالمدفعية التركية وطائرات التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، تنظيم داعش عن بلدة الراعي، إلا أن التنظيم تمكن من استعادة البلدة. وأصاب ذلك المسؤولين الأتراك بالصدمة.

وكشف وزير الخارجية التركي مولود جاوش أوغلو أمس أن بلاده توصلت إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يهدف إلى نشر صواريخ «هيمارس» على الحدود التركية السورية، لتغطية منطقة منبج التي يسيطر عليها داعش، وأضاف «في إطار هذه الاتفاقية ستصل هذه البطاريات إلى تركيا في شهر أيار.. وستتيح لنا ضرب داعش على نحو أكثر كفاءة»، في محيط منبج.

و«هيمارس» هي اختصار لـ«نظام مدفعية صاروخية عالي القدرة على التنقل». وبإمكان المنظومة حمل ٦ صواريخ أو صاروخ تكتيكي واحد برأس مضاد للدروع، أو رأس يحمل قنابل عنقودية، أو رأس انفجاري تقليدي. وفي مقابلة تلفزيونية أجراها خلال زيارته للعاصمة السعودية الرياض، برر وزير الخارجية التركي الحاجة إلى نشر بطاريات «هيمارس» بأن المدى الذي تصل إليه المدافع التركية لا يتجاوز ٤٠ كيلو متراً، فيما تصل الصواريخ الأميركية إلى مدى يبلغ ٩٠ كيلو متراً. وشدد على ضرورة دعم المعارضة المعتدلة من أجل تطهير الشريط الواصل بين جرابلس ومنبج من الدواعش، وأضاف: «سيتم تقديم دعم جوي وبري عبر الحدود التركية للمعارضة السورية المعتدلة، ويتم العمل على تحديد أسماء جديدة في هذا الإطار، بواسطة هذه الصواريخ سنتمكن من ضرب مواقع داعش بدقة أكبر، في حين ستتقدم المعارضة المعتدلة عبر البر».

ورد جاويش أوغلو، على سؤال عما إذا كان من الممكن عد هذه الخطوة بمثابة مقدمة لفرض منطقة آمنة، على الحدود السورية التركية، قائلاً: «نعم صحيح، إن الهدف الأساس لنا هو أن نطهر المنطقة الممتدة حتى منبج، والتي تبلغ ٩٨ كيلو متراً، من عناصر تنظيم داعش»، واستطرد قائلاً: وعندما يتم تحقيق هذا الأمر، تكون المنطقة الآمنة قد فرضت نفسها».

واعتبر أن قادة العالم وصلوا إلى تطابق في الرؤى مع تركيا فيما يخص المنطقة الآمنة، لافتاً إلى أن الرئيس الأميركي باراك أوباما «أعلن، مؤخراً أنه لا يعارض فكرة المنطقة الآمنة، وألمانيا توافقنا الرأي في هذا الإطار». وأضاف «لقد باتوا (زعماء العالم) يفهمون أن تركيا على حق فيما يخص المنطقة الآمنة، والموضوع السوري، ولكن لم يفهموا ذلك إلا مؤخراً، ويعود السبب في تأخرهم في الفهم إلى أنهم يقتربون من الموضوع بأحكام مسبقة». ووجه انتقاداً لما اعتبره استعلاء أوروبا، وقال: «من أكبر الأخطاء التي تقع فيها أوروبا هو أنها تظهر نفسها وكأنها تعلم كل شيء، إضافة إلى أنها تتعامل مع القضايا باستعلاء، فيما يخص الشأن السوري ما قلناه نحن هو الذي كان على صواب منذ البدء».

ومنذ مطلع السنة الحالية سقطت نحو أربعين قذيفة على مدينة كيليس التركية المجاورة للحدود مع سورية، من مناطق يسيطر عليها تنظيم داعش، ما أدى إلى مقتل ١٧ مدنياً على الأقل.